

70 عاماً على ميثاق حماية اللاجئين ومعظم الحكومات لا تلتزم بوعودها

كتبه بان كي | 27 يوليو, 2021



ترجمة حفصة جودة

تعد معاملة العالم لللاجئين اختباراً كاسحاً لإنسانيتنا المشتركة، أقول ذلك كلاجيء من تجربة الصدمة وعاني آلام النزوح من دياره في أثناء الحرب الكورية بطفولي، هذه المعاناة الإنسانية التي شهدتها بفراري من قريقي المحترقة مع والدي، استمرت معي طوال حياتي.

هذا الأمر اعترف به قادتنا قبل 70 عاماً هذا الشهر عندما تم توقيع اتفاقية الأمم المتحدة لللاجئين عام 1951، وهي معايدة تاريخية مهمة شكلت العمود الفقري للحماية الدولية للأشخاص الفارين من الاضطهاد في بلادهم، ويجب أن تظل نجماً هادئاً لجميع السياسات المحلية والدولية.

هذه المعايدة مهمة جداً اليوم بقدر أهميتها منذ 7 عقود، فقد وجد أحدث تقرير عن الاتجاهات العالمية لفوبيا شؤون اللاجئين أن هناك 82 مليون شخص مسجل أجبروا على النزوح قسراً من منازلهم عام 2020، من بينهم 26 مليون لاجئ فروا من بلادهم، هذا الرقم لن يتناقص مع استمرار الصراع وانعدام الاستقرار.

ومع ذلك فقد تم تجاهل جميع الضمانات لعاهرة 1951، ومع وصول النزوح القسري لمستويات غير مسبوقة، ما زالت ردود فعل الدول المزدهرة في شمال الكرة الأرضية مدفوعة بالخوف والمصالح الذاتية.

ما زالت أستراليا محافظة على سياستها التمييزية الدائمة تجاه اللاجئين وطالبي اللجوء الذين يصلون إلى البلاد بشكل غير شرعي عبر القوراب، إذ تنقلهم قسراً وتحتجزهم في دولة بابوا غينيا الجديدة وجزيرة ناورو

تلعب السياسيون الشعبيون والقوميون وأحياناً العنصريون بمخاوف الشعوب وجهل اللاجئين لتحقيق مكاسب انتخابية، تاركين اللاجئين والمهاجرين في وضع أكثر تهميشاً وعرضة للانتهاء بما في ذلك الاعتداءات البدنية.

بدلًا من توفير الحماية، يرغب بعض أصحاب السلطة في إغلاق طرق اللجوء وتطبيق إجراءات عقابية ضد هؤلاء الذين يمارسون حقوقهم في طلب اللجوء عبر طرق غير شرعية، ويجبون الناس على العودة إلى الأوضاع المجهولة.

خلال الخمس سنوات الأخيرة، أعادت هولندا والسويد وألمانيا والنمسا وفنلندا لاجئين أفغان بعد رفض طلبات لجوئهم، فأعادوهم قسراً إلى كابول وسط فترات من الحرب وانعدام الأمان الحاد، لكن التهديدات باستيلاء طالبان على أفغانستان مرة أخرى سيخلق موجة أخرى من اللاجئين خاصة بين النساء والفتيات اللاتي يواجهن وحشية هذا النظام.

أما الدنمارك الآن فتعيد تقييم تصاريح الإقامة المؤقتة للاجئين السوريين الذين تعود أصولهم إلى دمشق وضواحيها، معللة ذلك بأن الوضع آمن الآن للعودة هناك في تلك المناطق رغم الطبيعة القمعية لنظام الأسد.



هناك دول أخرى لا تسمح للنازحين بالبقاء داخل حدودها في أثناء طلبهم للجوء، فما زالت أستراليا محافظة على سياستها التمييزية الدائمة تجاه اللاجئين وطالبي اللجوء الذين يصلون إلى البلاد بشكل غير شرعي عبر القوارب، إذ تنقلهم قسراً وتحتجزهم في دولة بابوا غينيا الجديدة وجزيرة ناورو، كان لهذه السياسة تأثير مدمر على الصحة الجسدية والنفسية لهؤلاء اللاجئين وعائلاتهم، فهذا النوع من السياسات بمثابة إهانة للكرامة الإنسانية.

ينص قانون المملكة المتحدة الجديد "الجنسية والحدود" على إبعاد طالبي اللجوء خارج البلاد، متبعاً بذلك الخطى الدمرية التي أسستها أستراليا، إضافة إلى ذلك فهو يقترح نظام من مستويين سيساهم في التمييز ضد هؤلاء الذين وصلوا إلى البلاد بطرق غير شرعية حتى لو نجح طلب اللجوء، ما يحكم عليهم فعلياً بحياة النسيان والحقوق المرضومة.

تطبيق هذه الاقتراحات سيكون سابقة خطيرة في أوروبا، وهو أمر يجب أن ترفضه بقية الدول الأوروبية بشكل حاسم، فهذه الإجراءات - المصممة لتجنب أو تحويل المسؤولية - تناقض معاهدة 1951 والميثاق العالمي لللاجئين والمبادئ الأساسية لمشاركة المسؤولية والتضامن العالمي.

طالبت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين الاتحاد الأوروبي بالالتزام بتحقيق على الأقل من الهدف العالمي لتوطين مليون لاجئ بحلول عام 2028

تقف سياسات اللجوء الرجعية في الشمال العالمي في تناقض صارخ مع كرم الدول النامية التي

تستمر في احتواء نحو 86% من لاجئي العالم، فعلى سبيل المثال في فبراير/شباط 2021 منحت كولومبيا 10 سنوات من الحماية للاجئ مصري يقارب مليوني لاجئ ومهاجر فنزويلي في البلاد، ما يسمح لهم بالاندماج والتخطيط لمستقبلهم، هذه الأمثلة عار على الدول الغنية.

من الواجب على هذه الدول أن تقدم وتتوفر برامج توطين عالية على نطاق هادف، يعد قرار الرئيس الأمريكي بايدن بإعادة مستويات التوطين الأمريكية بهدف 125 ألف شخص في السنة المالية الجديدة تطويراً مرحباً به.

طالبت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين الاتحاد الأوروبي بالالتزام بتحقيق 40% على الأقل من الهدف العالمي لتوطين مليون لاجئ بحلول عام 2028 بما يعادل الالتزام بتوطين 36 ألف شخص في 2022، يجب أن يتبع ذلك وضع أهداف طموحة لعدة سنوات تتماشى مع هذا الالتزام.

عندما كنت أميناً عاماً للأمم المتحدة التقى العديد من الأطفال حول العالم خاصة في إفريقيا والشرق الأوسط، الذين ذكروني بتجربتي الأليمة كطفل تسببت الحرب في نزوحه، لرؤسائه وللكثيرين غيرهم: سأحرص علىبقاء أزمة اللاجئين في قمة جدول الأعمال العالمي.

المصدر: [تايم](#)

رابط المقال : <https://www.noonpost.com/41320>